جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

 الجامعة المستنصرية

 كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

 الدكتوراه

السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق بعد عام 2003

 المشرف الطالب

الأستاذ الدكتور عبد الأمير الاسدي احمد عبد السادة محسن

 الفصل الثاني

2019 2020

 تشكل المملكة العربية السعودية نسبة (87%) من المساحة الكليّة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ تبلغ مساحتها (2,149,690) كم2 وهي أكبر دولة في شبة الجزيرة العربيّة وعدد سكانها يقدر حوالي (30,770,375) مليون نسمة([[1]](#footnote-1))، وترتبط بحدود مشتركة مع أغلب دول الخليج، إذ يحدها من الشمال الشرقي الأردن والعراق والكويت، ومن الشرق تحدها كلّ من الامارات العربية المتحدة ودولة قطر، وترتبط مع سلطنة عمان واليمن من الغرب فضلاً عن البحر الأحمر وكذلك ترتبط مع البحرين عن طريق جسر (الملك فهد)([[2]](#footnote-2))، اذ تعادل ثلث مساحة الولايات المتحدة الأمريكية وثلاثة إضعاف مساحة فرنسا([[3]](#footnote-3))، وبهذه المساحة فان المملكة العربية السعودية تعد اكبر الدول العربية الخليجية مساحة ، فهي تتفوق على الدول الإقليمية الرئيسية في النظام الإقليمي الخليجي حيث لاسيما العراق الذي مساحته حوالي (435.052) كم2([[4]](#footnote-4)).

 إن المساحة الكبيرة للمملكة العربية السعودية مثلت لها في الوقت ذاته نقطة ايجابية وأخرى سلبية فلقد اكسبتها سعة المساحة إمكانيات اقتصادية كبيرة كالثروة النفطية الهائلة وشكلت لها في الوقت نفسه هواجس أمنية، فاشتراكها بحدود جغرافية مع دول الجوار التي تختلف معها في الفكر والأهداف كالعراق فضلا عن قربها من إسرائيل خلق لديها حساسية إزاء الأمن والدفاع([[5]](#footnote-5))

بالنسبة لنظام الحكم تُعد السعوديّة ملكيّة وراثيّة مطلقة ومحددة في (آل سعود) وتعد المملكة العربيّة السعوديّة من اهم البقاع الدينيّة في العالم، لوجود بيت الله الحرام (مكة المكرمة)، وقبر الرسول محمد (ص)، الامر الذي منحها ثقلاً دينياً وروحياً كبيراً ميزها عن باقي دول المنطقة، فضلاً عن العامل الاقتصادي المتمثل بالثروة النفطية الهائلة، فهي تحتل المرتبّة الأولى في احتياطي النفط في العالم([[6]](#footnote-6))، ترتبط السعودي بالمذهب (الوهابي) الذي تم إنشاؤه في منتصف العقد الثاني من القرن العشرين، والذي قامت عليه الدولة السعودية، عبر التحالف الشهير بين الوهابية وال سعود حيث يستمد النظام شرعيته من هذا التحالف، الذي يتميز بالخطاب الطائفي المتطرف، وذا عمق مناطقي شديد النزعة باستخدام العنف الفكري أو السياسي تجاه الأخر، فالثقافة الدينية التي قام عليها بنيان المملكة السياسي لم يحتمل الرأي الأخر من إتباع المذهب "الوهابي" فمن يخرج عن المسلمات والقوالب يتعرض للتكفير، وقد وصل الأمر بتكفير رؤوس الدعوة السلفية نفسها، فقد استخدمت المملكة مبادئ السلفية لمواجهة تحدٍ مزدوج من أصولية محلية ومن النزعة الشيعية التي جسدتها الثورة الإسلامية في إيران عام 1979([[7]](#footnote-7)).

كما استثمرت المملكة لعائدات النفط لتمويل الهيمنة على كثير من المؤسسات الدينية والجوامع وتحويلها إلى معاقل للأصولية، ثم جاء الغزو السوفيتي لأفغانستان في نهاية عام 1979 الذي وفر للمملكة غطاءً مضموناً لدعم الحركات السلفية بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية فالعلاقات المتميزة للمملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية ووجود قواتها في البلاد، واستخدام الأراضي والأجواء السعودية لمهاجمة دول عربية وإسلامية، كما هي الحال مع العراق في عام 1991 واحتلاله في عام 2003([[8]](#footnote-8)).

* **مؤسسات صنع القرار في السعودية:**

 ان نظام الحكم في السعودية هو ملكي فالملك هو رئيس الدولة والحكومة، وإمام المؤمنين، وقائد القبائل وشيخ المشايخ، ونتيجة لذلك فالملك لا يمثل سلطة رمزية بل هو القابض على عصب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمختلف اتجاهاتها تخطيطا أحيانا، وأداء أحيانا أخرى، بل أصبحت مكانة النظام وحيويته تقاس من خلال قدرات الملك وشخصيته([[9]](#footnote-9))، أما ولي العهد فيمثل المركز الثاني في عملية صنع القرار، وهو يتولى منصب رئيس الوزراء أحيانا والنائب الأول لرئيس الوزراء في أحيان أخرى، وتعتمد سلطة ولي العهد على مدى قوته ومن ثم ضعف أو قوة الملك أو ظروفه الخاصة كسوء حالته الصحية([[10]](#footnote-10)) .

يمتاز النظام السياسي السعودي بوجود (تجنيد ارستقراطي للنخبة) وهذا التجنيد جعل ولاء المؤسسات متجه نحو الملك واكسبه ثقة اكبر على إدارة البلاد بأذرع عائلية موالية للملك، عزز هذه القدرة حجم العائلة المالكة، إذ تشير التقديرات إلى إنها تضم بين (2000-7000) أمير في سن الرشد وكل أمير من أبناء الملك عبد العزيز هو بالنسبة للآخر حليف محتمل ومنافس أكيد([[11]](#footnote-11))، ويمكن التمييز بين مستويين بارزين في مجلس العائلة المالكة :

**المستوى الأول** : (اللجنة العليا) وهي تأتي بعد الملك مباشرة وتضم الأمراء النافذين من أبناء عبد العزيز آل سعود([[12]](#footnote-12))، ومن ابرز أمراء اللجنة العليا الأمير سلطان بن عبد العزيز، الذي شغل منصب وزير الدفاع منذ عام 1962 وبعد تولي عبد الله للعرش أصبح الأمير سلطان ولي العهد ، ويطمح الأمير سلطان إن يكون للسعودية دورا (مهم)، في الشرق الأوسط، وهو من المؤيدين للضغط على الولايات المتحدة للحصول على أسلحة حديثة([[13]](#footnote-13))، فضلا عن الأمير سلطان هناك الأمير عبدالرحمن نائب وزير الدفاع منذ مدة طويلة والأمير (نايف بن عبد العزيز) وزير الداخلية ويترأس (مجلس الأمن القومي) ، وتتركز اهتمامات الأمير نايف بالعراق والخليج ([[14]](#footnote-14))، ومن أمراء (اللجنة العليا) يبرز لنا الأمير سلمان أمير الرياض منذ
عام 1962 والأمير مشعل (رئيس هيئة البيعة) والأمير متعب (وزير الاشغال والإسكان)

**المستوى الثاني:** أمراء الجيل الثالث وهم أحفاد الملك (عبد العزيز آل سعود) وهؤلاء يختلفون عن أمراء الجيل الثاني من حيث مستوى التعليم ومن حيث القدرة على التأثير في صنع السياسة الخارجية، إذ يمتلكون إدراكا للقضايا والإحداث مغايرا لأدراك أمراء الجيل الثاني، وابرز هؤلاء الامير سعود الفيصل الذي تبوأ منصب وزير الخارجية منذ عام 1975 ، ويعد في الغالب ألمع رجال الحكم في السعودية وأكثرهم كفاية (خريج جامعة هارفارد) ويجيد اللغة الانكليزية والمنطق على الطريقة الغربية، ويبرز لنا كذلك في هذا الجيل الأمير تركي الفيصل رئيس جهاز المخابرات السعودي، وكذلك الأمير بندر بن سلطان سفير المملكة السابق لدى الولايات المتحدة([[15]](#footnote-15)) .

ويتضح ان دور وزارة الخارجية في المملكة هو تنفيذي فقط كون القرارات النهائية تأتي من الملك وما يفرزه التنافس البيروقراطي داخل مجلس العائلة ، والذي هو تنافس بين أفراد وليس بين مؤسسات ، غير إن هذا التنافس محدد في إطار حقيقة أساسية مفادها إن امن النظام هو امن العائلة([[16]](#footnote-16)).

كما ان للمؤسسة الدينية مكانة كبيرة ترجع إلى المراحل الأولى من تاريخ تأسيس المملكة وصيرورة نظامها السياسي، حيث إن ارتقاء آل سعود للحكم في الجزيرة العربية جاء عن تحالف محمد بن سعود عام 1744 مع محمد بن عبد الوهاب زعيم ما يسمى اليوم (بآل الشيخ) الذين كان لهم الدور البارز في تأسيس المملكة، ومنذ ذلك الحين اسند للمؤسسة الدينية دور فاعل في بناء الدولة ورسم سياساتها في ميادين شتى([[17]](#footnote-17))، وفي إطار هذا الترابط العضوي بين المؤسسة الدينية والعائلة الحاكمة، أضحت المؤسسة الدينية تمثل آيديولوجية النظام السياسي، لكون النظام السياسي يستمد شرعيته من ثلاثة مداخيل القبيلة والدين والحركة الوهابية ([[18]](#footnote-18)) .

 إن الارتباط العضوي بين (الحركة الوهابية) وآل سعود جعل المؤسسة الدينية في المملكة تدعم الشرعية السياسية للأسرة الحاكمة، إذ تقوم (الوهابية) على الطاعة العمياء (للإمامة) المتمثلة في آل سعود ويتضح ذلك في عدم وجود دستور مكتوب في المملكة ، حتى صدور النظام الأساس للمملكة في الأول من
آذار 1996، بحجة إن الدستور هو القرآن، وحتى لا تكون هناك وصاية قانونية تفرض على الحكومة المسائلة أمام الشعب، وفي مقابل ما تمنحه المؤسسة الدينية للحكومة من شرعية سياسية ((الخروج عنها يمثل خروجاً عن أمر الله)) ، فقد منحت الحكومة المؤسسة الدينية كثيراً من الامتيازات والصلاحيات التي ترضي رغباتها، كما يمكن القول إن دور المؤسسة الدينية في صنع السياسة الخارجية : يتمثل في استخدام القادة السعوديين للإسلام كأداة لتعبئة الرأي العام بهدف إضفاء (الشرعية) على سلوك المملكة الخارجي فقد استخدم القادة السعوديون (الإسلام) ، بالدعوة إلى إيجاد تكتل إسلامي تمثل فيما بعد بتأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي ، فضلاً عن سياسة المساعدات الخارجية التي تحظى بدعم ومباركة المؤسسة الدينية([[19]](#footnote-19)) .

إن علاقة المؤسسة الدينية بصنع السياسة الخارجية لا تقتصر فقط على تمرير مطالب السلطة، بل ترتبط أيضا بالملك من جهة وبالرمز المشايخي من جهة أخرى ، إذ إن الدور الحقيقي للمؤسسة الدينية يتركز في تقاسم الغنيمة، إذ يقدم الملك جزءاً من الغنيمة للمشايخ مقابل استمرارهم في دعم سياسات المملكة، حيث إن الأولى تتكفل بشرعية الثانية، والثانية تسامحت مع الأولى على حساب القضايا الاجتماعية والسياسية وكلتا الفئتين تقترب أو تبتعد من الأخرى بتوافق أو تضارب مصلحتيهما([[20]](#footnote-20)) ، غير إن هناك نقطة أساسية تشير إلى إن العائلة المالكة كانت كثيرا ما تحتوي المؤسسة الدينية ، وتوظفها للحصول على الدعم (الديني) لسياساتها الخارجية خاصة تجاه القضايا العربية فهي التي بررت للمملكة استدعاء القوات الأمريكية والبريطانية ، لإخراج العراق من الكويت في عام 1991، معتمدة على قاعدة شرعية (الضرورات تبيح المحظورات)

* **السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق بعد عام 1991**

 لقد شابت السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق بعد عام 1991 الكثير من المشاكل بدء من غزو العراق للكويت وتهديد العراق للسعودية، حيث مثلت السياسة الخارجية السعودية التوجهات الامريكية تجاه العراق على الرغم من الادعاءات السعودية التي تفيد عكس ذلك لاسيما بعد انفاق السعودية مبالغ مالية ضخمة بلغت ما يقارب 17 مليار دولار واستخدام أراضيها لاستهداف العراق عام 1991([[21]](#footnote-21)) .

فضلا عن ذلك فقد ساعدت المملكة العربية السعودية في خنق العراق اقتصاديا عن طريق إحكام الحصار عليه ، فبعد غلق الأنبوب النفطي (التابلاين) المار عبر أراضيها إلى البحر الأحمر والذي تقدر طاقته التصديرية بمليوني برميل يوميا عقب الاجتياح العراقي للكويت عملت المملكة على مصادرته لاحقا كونه يمر فوق أراضيها حيث صرح وزير الدفاع السعودي سلطان بن عبد العزيز قائلا : "إن أنبوب النفط يمر عبر الأراضي السعودية فهو بالتالي كله سعودي وليس من حق العراق المطالبة به"([[22]](#footnote-22)).

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى عملت المملكة بعد توقف تصدير النفط العراقي على رفع حصتها من إنتاج النفط، وبذلك تكون المملكة قد استحوذت على حصة العراق من السوق النفطي، لقد كان هدف السعودية هو اضعاف نظام صدام حسين وليس تغييره خوفا من النظام الذي يأتي بعده لاسيما وأن الشيعة يشكلون الأغلبية في العراق، والتحالف مع الأكراد. قد يشكل خطراً جديداً مستقبلياً بأدوات غير عنيفة، بحيث سيتحول العراق في اقل الأحوال إلى منافس إقليميقوي قد يعطيه التحالف مع إيران قوة إضافية تستقطع الكثير من امكانات السعودية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاستراتيجي([[23]](#footnote-23)).

وفي المحصلة ان المملكة العربية السعودية كانت تخشى من التغيير الجذري في النظام السياسي الحاكم، حيث إن إبعاد القيادة السنية بمجملها سيؤدي إلى فراغ قيادي في محيط السنة العرب بما ينعكس سلباً على الأوضاع الجديدة، كما انها لا تحبذ ديمقراطية صحيحة تجعل من العراق نموذجا يحتذى به أو يؤدي إلى تأثيرات سلبية في وضعها المحلي وتكثيف الضغوط الأمريكية الأوربية على الداخل السعودي من اجل إصلاحات لا ترى العائلة المالكة أنها مستعدة أو قابلة للقيام بها، فهي لم تكن تريد تقليصاً حاداً لنفوذ السنة، ولم تكن تريد صوتا كردياً يميل إلى الانفصال أو لم تكن تريد إن يأخذ الشيعة دوراً مطلقا في قيادة العراق خاصة إذا ما كانت بوجه ديني طاغ، على الرغم من كونها كانت منسجمة مع السياسة الامريكية في المنطقة التي تحد من تطلعات النظام السابق([[24]](#footnote-24))

* **السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق بعد عام 2003:**

لقد نظرت السعودية للتغير الذي حصل في العراق بنظرة المتخوف لاسيما مع وصول الشيعة للحكم بل قاطعت العراق بشكل كامل على الرغم من دعوتها إلى عقد اجتماع إقليمي طارئ لوزراء خارجية لدول المجاورة للعراق (المملكة العربية السعودية والكويت وسوريا والأردن وتركيا والبحرين) لدراسة تطورات الوضع في العراق وتداعياته على المنطقة في الثامن عشر من نيسان 2003، وقد مثل هذا المؤتمر أول تحرك رسمي تشهده المنطقة منذ اندلاع الحرب على العراق وأول محاولة لملء الفراغ السياسي الذي هيمن على المنطقة([[25]](#footnote-25)).

وعلى الرغم من الحياد الذي حاولت ان تقوم به السعودية تجاه التغيير في العراق لكن عده معطيات دفعتها للقيام بفعاليات تجاه العراق لاسيما وانها ترتبط معه بحدود برية كبيرة وحينما تشكل ((مجلس الحكم الانتقالي)) بأمر من سلطة الائتلاف المؤقتة في الثالث عشر من تموز 2003 رحبت المملكة – إلى جانب مصر والأردن – بتشكيله بوصفه بداية لاستعادة الاستقرار في العراق، غير أنها اشتركت في البيان الذي أصدرته جامعة الدول العربية والذي رفضت فيه الاعتراف بالمجلس كسلطة عراقية شرعية([[26]](#footnote-26))، يمكن إن تشغل مقعد العراق في جامعة الدول العربية بسبب تخصيص الحكم حسب النسب المئوية لمكونات الشعب العراقي([[27]](#footnote-27)).

وحين أعلن العراق في الثاني والعشرين من حزيران عام 2004 تشكيل حكومة انتقالية برئاسة الدكتور إياد علاوي كخطوة أولية على طريق استعادة السيادة العراقية([[28]](#footnote-28)) رحبت المملكة بعودة السلطة للعراقيين على لسان وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل واصفا إياها بأنها "خطوة مهمة لتمهيد الطريق لإعادة بناء الدولة العراقية بإمكانياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية لممارسة العراق سيادته ومهامه في خدمة تطلعات الشعب العراقي في الأمن والاستقرار والحياة الكريمة" ، وكان لتزايد أعمال العنف في الداخل العراقي نتيجة لدخول مجاميع كثيرة من دول الجوار الجغرافي بدوافع مجاهدة المحتلين، ولاسيما من السعودية ، إذ جاء الموقف السعودي ينأى بنفسه عنها وعن من يرفع شعار ((مقاومة المحتل)) حتى لا تتهم الحكومة السعودية بتشجيع العنف في العراق سواء من رعاياها أو من غيرهم هذا من جانب، من جانب أخر فان المملكة شعرت بالقلق من الفوضى السياسية والأمنية في العراق وتحديدا من صعود قوى المقاومة المسلحة ، فبعض هذه القوى خاصة تنظيم القاعدة شكل ويشكل خصمًا مباشراً وتهديداً خطيراً لأمن المملكة([[29]](#footnote-29)).

ومن هنا وجدت المملكة إن الفشل أو الانهيار التام للمشروع الأمريكي في العراق تهديد لأمنها، على الرغم من بروز اتجاهات تفيد إن عراقا ((منهكاً هزيلاً متأخراً)) سيبقي على معادلة إقليمية يتحقق فيها عنصر التفوق السعودي، فضلا عن إن عراق مضطرب من الممكن إن يدرأ عن المحيط المجاور تبعات نموذجه السياسي الديمقراطي، ومع استمرار أعمال العنف ضد القوات الامريكية الموجودة في العراق، اقترحت المملكة العربية السعودية إرسال قوات عربية وإسلامية لحفظ الأمن في العراق الا ان الولايات المتحدة الامريكية رفضت رفضاُ قاطعا هذا الامر([[30]](#footnote-30)) .

لقد تعاملت السعودية مع العراق بإزدواجية ، فقبيل إجراء الانتخابات البرلمانية الثانية في الخامس عشر من كانون الأول 2005 ومع تزايد الاتهامات للسعودية بدعم السنة، وارسال الإرهابيين بعنوان ال(الجهاد) حيث كان السعوديون يمثلون نسبة (75%) من الإرهابيين الداخلين للعراق أشار وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في حديث لصحيفة الوطن السعودية في السابع والعشرين من أيلول 2005 بالقول "نحن لا نتعامل مع السنة في العراق ونحن نتعامل مع كل العراقيين، عكس ايران التي تتدخل بشكل كبير في العراق وهي من تفرض عليه حكومته وتوجهاته، وهم يمولون الجماعات المتشددة ويعينون الشرطة وغيرها من الموالين لهم"([[31]](#footnote-31))، ولابعاد الشبهات عنها فبعد اعلان المملكة التزامها بعدم دعم طائفة دون أخرى في العراق، اشارو بإصابع الاتهام للولايات المتحدة الامريكية، حيث صرح وزير الخارجية السعودي قائلا، "إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق تعمق الانقسامات الطائفية إلى حد أنها تسلم البلاد فعليا إلى إيران([[32]](#footnote-32)).

ومع ازدياد عمليات القتل الطائفي والتهجير القسري على أساس المذهب، دعت السعودية لاجتماع لوزراء داخلية دول جوار العراق في الثامن عشر من أيلول 2006 في جدة لمناقشة الأوضاع المتردية في العراق، وخلال الاجتماع صرح وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز قائلا "لا نشعر بالرضا تجاه ما يحدث في العراق من عمليات قتل وتهجير وإشهار العراقي سلاحه في وجه أخيه وأضاف إن دور دول الجوار العراقي لابد إن يتفاعل عبر التنسيق المشترك والثنائي، ولدفع الشبهات عنها رحبت المملكة العربية السعودية بمبادرة منظمة المؤتمر الإسلامي والتي أطلق عليها "وثيقة مكة" بهدف وقف العنف الطائفي في العراق وتحقيق المصالحة بين السنة والشيعة في العراق والتي عقدت في مكة المكرمة خلال المدة من 19-20 تشرين الأول 2006([[33]](#footnote-33)).

الا ان المملكة لم تغير موقفها السلبي من الحكومة العراقية المنتخبة وكانت تتهمها بالابتعاد عن محيطها العربي والتوجه صوب ايران التي تعدها السبب الرئيس لفقدان الامن في العراق وهي التي تدفع باتجاه الاقتتال الطائفي، حيث قامت السعودية بالتواصل مع شيوخ عشائر سنية وعلماء دين، والتي بدورها أدت الى ارتفاع عمليات العنف الطائفي بسبب ارتباط اغلبها بالمذهب الوهابي المتشدد الذي تصدره السعودية، وقد كانت للفتاوى التكفيرية من قبل رجال الدين السعوديين دوراً بارزا في ازدياد حالة الاقتتال الطائفي في العراق، لاسيما فتاوى (محمد العريفي) وخطيب الحرم المكي (الكلباني) و(العرعور) وغيرهم، بالإضافة الى رصد مايقارب (70) مليون دولار شهريا لدعم الجماعات الارهابية([[34]](#footnote-34)).

لقد استمرت السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق للفترة من 2006 الى 2014 تسير الى الابتعاد بسبب جو الشحن الطائفي بعد تمكن ايران من التعامل مع العراق وفق قوة ناعمة إسلامية براغماتية استطاعت من خلالها استمالة الشيعة العراقيون، كذلك تمكن تركيا من استمالة العرب السنة الى جانبها وقدمت نفسها كحامي للسنة في العراق والمنطقة، عزز هذا عدم التعامل السعودي مع الملف العراقي بشكل إيجابي، لاسيما وأن فترة حكومة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، كانت تميل لإيران بشكل كبير، بحيث اصبح العراق ساحة للتنافس السعودي الإيراني التركي والذب القى بضلاله على الواقع العراقي وادى الى مزيد من العنف عبر استخدام العامل الأيديولوجي بشكل كبير، عززه الانسحاب الأمريكي من العراق، والذي اعطى الايران حرية اكثر للتحرك داخل المجتمع العراقي، الامر الذي عدته السعودية نقضاُ للاتفاقيات مع الجانب الأمريكي وانهم سلموا العراق لايران([[35]](#footnote-35)).

* **السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق بعد عام 2014:**

لقد شكل عام 2014 منعطفاً مهما في المنطقة والمتمثل بدخول داعش للعراق وسيطرته الى مايقارب الثلث من مساحته، حيث تركز وجوده في المناطق السنية التي لها ارتباطات مع زعمائها وشيوخ عشائرها، بالإضافة الى وصول رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي للسلطة خلفا لرئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، اذ عمل العبادي على التواصل مع محيطه العربي واخذ يبحث عن تفاهمات مع دول الجور الجغرافي لاسيما السعودية ذات الثقل الكبير في المنطقة، فقد اعادت المملكة فتح سفارتها في بغداد بعد تولي الملك (سلمان بن عبد العزيز) لمقاليد الحكم في السعودية، بدا نوع من الانفتاح بين العراق والسعودية، اذ تم تعيين اول سفير للملكة في العراق وهو (ثامر السبهان) في 14 كانون الثاني 2015، بعد قطيعة دامت لأكثر من 25 عاما، ودخول السعودية في التحالف الدولي ضد داعش، ورغم تحسن العلاقات بين البلدين، الا ان تصريحات السفير وتدخله في الشأن العراقي قادت الى مطالبات بتغييره، وقد تم استبداله بعد ثمان اشهر على توليه المنصب وتعيين (عبد العزيز الشمري)، قائما بالأعمال في سفارة السعودية لدى العراق، وهي خطوة اعتبرها المحللون والاعلام تخفيضا لمستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين([[36]](#footnote-36)).

 ولم يقف تقدم العلاقات بين الدولتين، فقد زار وزير الخارجية السعودي (عادل الجبير ) العراق، تلتها زيارة رئيس الوزراء السيد (حيدر العبادي) السعودية بدعوة من الملك سلمان في 19 حزيران 2017، وكان الهدف من الزيارة حسب ما ذكر هو تعزيز التعاون وتطوير العلاقات بين الدولتين في جميع المجالات الاقتصادية، والتجارية، والحدود، والقطاع الخاص، ورجال الأعمال، وتبادل المصالح، وغيرها، ثم تلتها بعد شهر زيارة وزير الداخلية السيد (قاسم الاعرجي)، وهي بدعوى من السعودية ايضا، وتم التطرق في الزيارة حسب المصادر الى تبادل المعلومات الاستخبارية ومكافحة الإرهاب، كما زار رئيس اركان الجبش السعودي الفريق اول عبد الرحمن بن صالح العراق، واعلن عن تشكيل مركز امني عراقي سعودي لتبادل المعلومات([[37]](#footnote-37)).

 ان السياسة الخارجية السعودية خاصة والخليجية عامة لا تنطلق من منطلق محلي داخلي وحاجة لمصالح متبادلة او مصلحة وطنية خاصة، او هي سياسة ذات ابعاد استراتيجية ثابتة، بل هي سياسة متغيرة تتأثر بالوضع الاقليمي والدولي، وهي سياسة اغلبها تابعة لدولة كبرى، لهذا فان اغلب التكهنات تنطلق من ان توجه السعودية نحو العراق يحظى بدعم الادارة الاميركية الجديدة التي يبدو أنها خططت لصفحة جديدة مع دول الخليج بالانفتاح على العراق في مقابل تصعيد امريكا في خطابها حيال إيران.

بعد ان لمع نجم محمد بن سلمان وتسلمه لولاية العهد هناك ابتدأت المملكة بإعادة النظر في مجمل سياساتها ولا سيما مع العراق، ولعل هذا الأمر يعود إلى عوامل عدة في مقدمتها إن المملكة ترى إن العراق يمثل الممر الرئيس لها نحو ممارسة دورها الشرق اوسطي المرتقب وبدون العراق تبقى حبيسة عدم القدرة على التصرف([[38]](#footnote-38)).

 من جهة أخرى فإن المملكة أدركت إن الوسائل الصلبة لا تجدي نفعًا مع العراق ولا بأس بالتضحية ببعض الحلفاء السنة من الذين خذلوها أو تحوم حولهم الشبهات والتحول باتجاه كسب أصدقاء شيعة ممن لا يظهرون الولاء لطهران واطراف سنية يغلب عليهم الاعتدال والقبول المحلي، وهذا ما حصل من خلال تقربهم من التيار الصدري والحكمة فضلا عن بعض قادة العرب السنة، بالإضافة الى محاولة التقرب من المجتمع العراقي عبر اطلاقها لقناة mbc عراق ذات البرامج الترفيهية التي تكون قريبة من المواطن، ويبدو إن هذه السياسة الجديدة للمملكة هي محاولة لمزاحمة النفوذ الايراني وادراك الخطأ الذي اقترفه قادة السعودية مسبقًا والذي نجم عن ضعف التمثيل السياسي والدبلوماسي والحضور الاقتصادي والخطاب الإعلامي من دون تحقيق غاية تلك القطيعة.

وفي الخاتمة توجد عدة تحديات امام علاقة مستقرة بين السعودية والعراق أهمها

1. العامل الاقتصادي المتمثل بالنفط فالسعودية تعرف الإمكانيات النفطية العراقية جيداً، وهذا الامر يجعلها في توجس دائم من تطور القطاع النفطي العراقي
2. العامل الديني لاسيما التغييرات التي افرزها الاحتلال ووصول الشيعة للحكم ووجود الأقلية الشيعية في اغنى مدن المملكة في القطيف والاحساء، الامر الذي يشكل عامل خطر، حيث تخشى السعودية من الشيعة السعوديين المطالبة بمناصب او امتيازات، كون الوهابيون يمارسون سياسة طائفية ضدهم.
3. العامل الإقليمي لاسيما علاقة ايران بالعراق سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، الذي يعد من اخطر التحديات التي تواجه تحسن العلاقات السعودية العراقية.
4. التوجس السعودي من عراق مستقر بقدراته البشرية والاقتصادية، من الممكن ان يضطلع بدور إقليمي، لاسيما وان له مقبولية إقليمية ودولية، وهذا مالا ترغب به السعودية اطلاقاً
5. القوة العسكرية العراقية المتنامية على الرغم من فرق التسليح بينها وبين السعودية الا انها تشكل تحداً اخر يقف بوجه تحسن العلاقة بين البلدين، لاسيما فصائل الحشد الشعبي، الذي تعده السعودية امتداداً للحرس الثوري الإيراني، وانه خطر يهدد المصالح السعودية.
1. ( عامر عبد الحكيم الطحاوي، العلاقات السعودية الإيرانية واثرها في دول الخليج العربي، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004)، ص14. [↑](#footnote-ref-1)
2. ( انيس الدغيدي، الحكام العرب كيف وصلوا للسلطة، (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2005)، ص 253. [↑](#footnote-ref-2)
3. ) للمزيد ينظر: د.حسن البزاز ، دبلوماسية الريال ، (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة، 1990)، ص91. [↑](#footnote-ref-3)
4. ( منصور حسين العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص44. [↑](#footnote-ref-4)
5. ) عبد المنعم السيد علي، الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتها الاقتصادية مع أقطار الخليج العربي ، (جامعة البصرة : مركز دراسات الخليج ، 1987) ، ص52. [↑](#footnote-ref-5)
6. 1) محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011 دراسة تاريخية سياسية، (عمان: دار غيدان للطباعة والنشر، 2013)، ص13. [↑](#footnote-ref-6)
7. ( عبد الرحمان بن حمد العطية، معضلات الامن في منطقة الخليج العربي، التحديات الداخلية والخارجية، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 23. [↑](#footnote-ref-7)
8. ) لوران مواريك، السعودية تحتاج إلى صدمة حقيقية، ترجمة أمير طاهر .

www. Islam online.com.2004, P.4. [↑](#footnote-ref-8)
9. ) انظر : د. حسن أبو طالب ، **"** أسس صنع السياسة الخارجية السعودية " ،www Gulf Issues. 2004، ص4. [↑](#footnote-ref-9)
10. ) علي محمد حسين العامري، السياسة الخارجية السعودية حيال الولايات المتحدة ،

1964 - 1988، رسالة ماجستير غير منشورة ( جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ، 1989)، ص68. [↑](#footnote-ref-10)
11. ) غسان سلامة ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945 - دراسة في العلاقات الدولية ، ط1، (بيروت : معهد الإنماء العربي ، 1980) ، ص97 . [↑](#footnote-ref-11)
12. ) حسن حمدان العلكيم، بيئة صنع القرار الخارجي السعودي، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بغداد : الجمعية العربية للعلوم السياسية، ع (7)، 1992) ، ص70 . [↑](#footnote-ref-12)
13. ) روبنسون جيفري ، اليماني : القصة من الداخل ، (مترجم)، لندن ، 1988، ص278. [↑](#footnote-ref-13)
14. ) جوديث ميلر، الصراع الداخلي في السعودية، مجلة الجزيرة العربية ، ع (6)، تموز 1991، ذو الحجة 1411ه- . www.Algazeera.Magazine.1991,p8. [↑](#footnote-ref-14)
15. ) للمزيد ينظر: علي نيسان، عملية صنع القرار السياسي الخارجي في المملكة العربية السعودية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية، 1997)، ص85-86 . [↑](#footnote-ref-15)
16. ( Joseph Frankel, "The Making of Foreign Policy, (London, Oxford University Press), 1965, P.22. [↑](#footnote-ref-16)
17. ) علي محمد حسين العامري، مصدر سبق ذكره ، ص79. [↑](#footnote-ref-17)
18. ) أميل نخلة ، أمريكا والسعودية : الإبعاد الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، (بيروت : دار الكلمة للنشر، 1980) ، ص75 . [↑](#footnote-ref-18)
19. ) جوديث ميلر، الصراع الداخلي في السعودية، مجلة الجزيرة العربية ، العدد (6)،تموز 1991، ص8. [↑](#footnote-ref-19)
20. ) محمد بن صنيتان، النخب السعودية دراسة في التحولات والإخفاقات، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان 2004) ، ص119 . [↑](#footnote-ref-20)
21. ) د. احمد كمال شعث **،** العراق المغبون وتداعيات حرب الخليج، (القاهرة مكتبة مدلولي، السنة بلا)، ص362. [↑](#footnote-ref-21)
22. ) محمد احمد السيد خليل، مصادر الطاقة في الشرق الأوسط الفرص والتحديات، (القاهرة، المكتبة الاكاديمية، 2008)، ص 79 . [↑](#footnote-ref-22)
23. ) محمد احمد السيد خليل، مصادر الطاقة في الشرق الأوسط الفرص والتحديات، مصدر سبف ذكره، ص 83. [↑](#footnote-ref-23)
24. )جوزيف مكميلان، المملكة العربية السعودية والعراق النفط والدين تناحر طويل ومستمر، معهد السلام الأمريكي، على الرابط: www.usip.org [↑](#footnote-ref-24)
25. ) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي ، فوضى السياسة الامريكية في العراق، (القاهرة: 2005)، ص18. [↑](#footnote-ref-25)
26. )للمزيد انظر: إحسان محمد هادي، العلاقات الإيرانية –السعودية بعد عام 2003، (بيروت: مطبعة البصائر، 2013)، ص74. [↑](#footnote-ref-26)
27. )للمزيد انظر : بيكرنغ وشليزنغر وشوارتز، العراق بعد عام واحد ، مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد(302)، 2004)، ص13. [↑](#footnote-ref-27)
28. ) رائد حامد، المرتزقة في العراق ... ميلشيات وفرق الموت، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع(338)، نيسان 2007)، ص100. [↑](#footnote-ref-28)
29. ) د. محمد السيد سعيد، الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ع (168)، نيسان 2007) ، ص74. [↑](#footnote-ref-29)
30. ) حمد جاسم الخزرجي، العلاقات العراقية ــــ السعودية بعد عام 2003 أوجه الخلاف والتعاون، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء، اذار 2019، ص 11. [↑](#footnote-ref-30)
31. )جوزيف مكميلان، المملكة العربية السعودية والعراق النفط والدين تناحر طويل ومستمر، معهد السلام الأمريكي، على الرابط: www.usip.org [↑](#footnote-ref-31)
32. ) اشرف محمد كشك، أمن الخليج بعد حرب العراق ، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، العدد(155) ، 2004) ، ص3-4. [↑](#footnote-ref-32)
33. ) للمزيد ينظر: عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، الإرهاب والشرق الأوسط الجديد: الطاقة القاتلة: نشر ثقافة الحوار والتسامح، لندن، أي كتب،2017، ص ص 367-369 . [↑](#footnote-ref-33)
34. )جوزيف مكميلان، المملكة العربية السعودية والعراق النفط والدين تناحر طويل ومستمر، معهد السلام الأمريكي، ص 8 على الرابط: www.usip.org [↑](#footnote-ref-34)
35. ) للمزبد ينظر: علي عبد العال، إشكالية فهم العلاقات السعودية العراقية، الرياض، مؤسسة عبد العزيز المكرن، 2011، ص ص 48-51. [↑](#footnote-ref-35)
36. ) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، تطور العلاقات السعودية العراقية الدوافع والتحديات، 2017 . [↑](#footnote-ref-36)
37. ) عبد الحفيظ عبد الرحيم المحجوب، التصدي الصلب السعودية بمواجهة الاندفاعات الإيرانية،( لندن، دار أي كتاب، 2017)، ص 16 . [↑](#footnote-ref-37)
38. ) المصدر نفسه، ص 221 . [↑](#footnote-ref-38)